د. بلمامي عمر

دراسات في القانون الدولي الخاص المعاصر

نظرية التكييف

(دراسة تحليلية ونقدية)

دار هومه

الفهرس:

الموضوع الصفحة
مقدمة 7
الباب الأول: نشأة مسألة تنازع القوانين،
وتطورها عبر المدارس الفقهية المختلفة 11
الفصل الأول: مفهوم تنازع القوانين و تطورها 13
المبحث الأول: فقه الأحوال 21
المطلب الأول: المدرسة الايطالية القديمة 22
المطلب الثاني: المدرسة الفرنسية القديمة 24
الفرع الأول: فقه ديمولان 24
الفرع الثاني: فقة دارجنتري 26
المطلب الثالث: المدرسة الهولندية القديمة 29
المطلب الرابع: تطور تنازع القوانين في الفقه الانجلو سكسوني 32
المبحث الثاني: تطور تنازع القوانين في المدارس الفقهية الحديثة في
القرن التاسع و العشرين 34
المطلب الأول: فقه سافيني 35
المطلب الثاني: فقه المدرسة الايطالية الحديثة(أو فقه مانشيني) 41
المطلب الثالث: فقه المدرسة الفرنسية الحديثة 46
الفرع الأول: فقة بيي 46
الفرع الثاني: فقه بارتان 49
الفرع الثالث: فقه نيبوابيه 50
الفرع الرابع: فقه دي فاري سومبير 51
الفرع الخامس: فقه لربور بيجو نيير 53
المطلب الرابع: فكرة تنازع القوانين في الشريعة الإسلامية 54

الفصل الثاني: تطور نظرية التكييف في القانون الدولي
الخاص المقارن 61
المبحث الأول: تطور نظرية التكييف في الفقه
الألماني (نظرية كاهن) 65
المبحث الثاني: تطور نظرية التكييف في الفقه
الفرنسي (نظرية بارتان) 73
المبحث الثالث: تطور نظرية التكييف في الفقه الأنجلو سكسوني 89
الباب الثاني: النظرية العامة للتكييف 99
الفصل الأول: مفهوم التكييف و علاقته بقواعد الإسناد 101
المبحث الأول: دور قواعد الإسناد كأسلوب فنى 101
في حل مشكلة تنازع القوانين 111
المطلب الأول : التنازع الإيجابى 113
المطلب الثانى : التنازع السلبى (الإحالة) 122
المبحث الثاني: صور التكييف 133
المطلب الأول: التكييف الأولي و التكييف الثانوي 135
الفرع الأول: التكييف الأولي 135
الفرع الثاني: التكييف الثانوي 137
المطلب الثاني: التكييف البسيط و التكييف المركب 140
الفرع الأول: التكييف البسيط 140
الفرع الثاني: التكييف المركب 141
المبحث الثاني: تنازع التكييف و تنازع الإحالة 142
المبحث الثالث: التمييز بين مشكلة التكييف و تنازع التكييفات 147
الفصل الثاني: موضوع التكييف 147
المبحث الأول: تعريفات التكييف 147
المبحث الثاني: موقف الفقه من طبيعة موضوع التكييف 158
الباب الثالث: مشكلة التكييف بين الاتجاهات الفقهية المختلفة 165

الفصل الأول: نظرية خضوع التكييف لقانون القاضي 169
المبحث الأول: مَضمون نظرية خضوع التكييف 170
لقانون القاضي 170
المبحث الثاني: حجج الفقه الحديث في إخضاع التكييف
لقانون القاضي 175
المبحث الثالث: الحالات المستثناة من نظرية خضوع التكييف
لقانون القاضى 185
المطلب الأول: وصف الأموال 185
المطلب الثاني: تحديد وصف الفعل هل هو جريمة جنائية أو مدنية 192
المطلب الثالث: تكييف الالتزامات التعاقدية 195
المطلب الرابع: حالة الاستحالة المادية في تكييف العلاقة في
موضوع النزاع بسبب عدم معرفة النظام القانوني
الأجنبي المطلوب تكييفه 198
المطلب الخامس: حالة وجود معاهدة بين دولة القاضي
وبين دولة أجنبية 201
المطلب الرابع: حالة الأخذ بالإحالة 213
المبحث الرابع : مدى الأخذ بنظرية قانون القاضي في الفقه
والتشريع و القضاء 215
المطلب الأول: في الفقه 215
المطلب الثاني: في التشريع 216
المطلب الثالث: في القضاء 219
المبحث الخامس: تقدير نظرية قانون القاضي 235
الفصل الثاني: إخضاع التكييف لغير قانون القاضي 245
المبحث الأول: نظرية إخضاع التكييف للقانون الذي يحكم النزاع 248
المبحث الثاني: إخضاع التكييف لقانون القاضي و القانون الذي
يحكم النزاع معا 258

المبحث الثالث: إخضاع التكييف لنظرية القانون المقارن 263
المبحث الرابع: إخضاع التكييف لنظرية علم القانون 273
المبحث الخامس: موقف المشرع الجزائري من مشكلة التكييف 281
خاتمة 295
المراجع: 305